

(٩٣٣) وعن علي (ع) أنه كره أن يطاء الرجل الأمة وفيها شركة^(١)

لغيره .

(٩٣٤) وعنه (ع) أنه سُئل عن نكاح المكاتبَةِ ، فقال : انكحها إن شئتَ ، يعنى بإذن السيّد وإذنها ، وإن كان العتقُ جَرَى فيها . وسنذكر كيف يجزى العتق في المكاتبين في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقال عليه السلام : وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا وَلَدَتْ مِنْ وَلَدٍ فِي مَكَاتِبَتِهَا ، فَلِئَمَّا يَعْتِقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ مِنْهَا ، وَيَرْقَ مِنْهُ مَا رَقَّ^(٢) مِنْهَا .

(٩٣٥) وعنه أنه قال : أرادت عائشة أن تشتري بَرِيرَةَ . فاشتراط عليها مواليتها ولأهلها فاشتترتها منهم على ذلك الشرط ، فبلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال قوم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ يبيع أحدهم الرقبة ويشترط الولاء ، والولاء لمن أعتق ، وشروطُ الله أكْدُ . وكلُّ شرطٍ خالف كتابَ الله فهو ردٌّ . فلما عتقت بَرِيرَةَ خيّرَها رسولُ الله (ص) ، وكان لها زوجٌ زوّجته وهي مملوكة . فاختارت نفسها ، فقال رسول الله (ص) لها : اعتدّي ثلاثَ حيضٍ ، قال جعفر ابن محمد (ص) : وكان زوجُ بَرِيرَةَ التي خيّرَها فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مملوكاً . وإنما تخيّر في المملوك ، فأما الحرّ فقد صارت حُرّةً بمنزلته .

(٩٣٦) وعن علي (ص) أنه قال : لا يحل لرجل أن يطاء مملوكةً له فيها شريكٌ . وعن جعفر بن محمد (ص) أنه نهى عن عارية الفروج . كالرجل يبيع للرجل وطء أمته أو المرأة تُبيع لزوجها أو لغيره وطء أمتها من غير نكاح ولا ملك يمين ، وقال جعفر بن محمد (ص) عارية الفروج هو الزنا ، وأنا

(١) س ، ع - شرط .

(٢) س ، ع ، ط ، ز . ي - ما يرق منها .